محددات الاستثمار المحلي في العراق ومتطلبات الإصلاح

Determinants of local investment in Iraq and repair requirements

أ.م.د. عبير محمد جاسم
أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة مستور
م.م. سارة عبد الرضا سلمان
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

Assis. Prof. Dr. Abeer Mohammed Jassim
Assis. Prof. Dr. Suhaila Abdel Zahra Mastour
Assis. Teach. Sarah Abdel Reda Salman
Faculty of Administration and Economics
Mustansiriyah University
dr_abirm_jassim@uomustansiriyah.edu.iq
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq
Sarah.AbdulRedha@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يعاني الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي من تدهور واضح مع فقدان البيئة الاستثمارية الملائمة بعد عام ٢٠٠٣، وقد كان للاضطرابات الاقتصادية والسياسية دور كبير في تقليص حجم الاستثمار بشكل عام، فالاستثمار في العراق يواجه العديد من التحديات بعضها يتعلق بالتمويل المحلي والبعض الآخر يرتبط بالتنظيم المؤسسي إذ تزداد التدخلات الخارجية مع انعدام الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن استشراء الفساد الإداري والمالي، مما أدى إلى أرتفاع تكاليف معظم المشاريع الاستثمارية، ولاسيما الحيوية منها، علاوة على ضعف التمويل المحلي سواء من المصارف أو أسواق رأس المال، مما شكل عقبة قبالة التوسع في تلك الاستثمارات، وكانت النتيجة استدامة الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية مع ضعف التنويع الاقتصادي وترسيخ السمة الريعية في الاقتصاد العراقي.

يعد الاستثمار المحلي من القطاعات الهامة إضافة إلى القطاع الحكومي والخارجي والقطاع العائلي، لذا فإنه يسهم بدور كبير في تطوير الاقتصاد الوطني للوصول إلى معدل النمو المستهدف، ومن سمات الإنفاق الاستثماري في العراق اعتماده بشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية وتصدير النفط الخام علاوة على المنح والمساعدات الخارجية، وهذا ما يفرض إيجاد حلول وانتهاج إصلاحات اقتصادية شاملة تصب في مسار تحفيز القطاع الاستثماري الحقيقي بشكل فعال وملموس.

الكلمات المفتاحية: محددات، الاستثمار، متطلبات، الإصلاح.

Abstract:

Local investment in the Iraqi economy is suffering from a clear deterioration with the loss of the appropriate investment environment after 2003. Economic and political turmoil have played a major role in reducing the volume of investment in general. Investment in Iraq faces many

challenges, some of which are related to local financing and others related to institutional organization, as it increases. External interference with the lack of political and security stability, as well as the spread of administrative and financial corruption, which led to high costs for most investment projects, especially vital ones, in addition to the weakness of local financing, whether from banks or capital markets. Which constituted an obstacle to the expansion of these investments, and the result was the sustainability of structural imbalances in the economic sectors with weak economic diversification and the consolidation of the rentier characteristic in the Iraqi economy.

Domestic investment is one of the important sectors in addition to the government, foreign, and family sectors. Therefore, it contributes a major role in developing the national economy to reach the targeted growth rate. One of the features of investment spending in Iraq is its heavy reliance on financial resources coming from oil revenues and the export of crude oil, in addition to Grants and foreign aid, which requires finding solutions and adopting comprehensive economic reforms that will help stimulate the real investment sector in an effective and tangible manner.

Keywords: determinants, investment, requirements, reform.

مقدمة

يتسم الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي من تدهور واضح مع فقدان البيئة الاستثمارية الملائمة بعد عام ٢٠٠٣، وقد كان للاضطرابات الاقتصادية والسياسية دور كبير في تقليص حجم الاستثمار بشكل عام، فالاستثمار في العراق يواجه العديد من التحديات بعضها يتعلق بالتمويل المحلي و البعض الاخر يرتبط بالتنظيم المؤسسي إذ تزداد التدخلات الخارجية مع انعدام الاستقرار السياسي والأمني فضلا عن استشراء الفساد الإداري والمالي مما أدى إلى ارتفاع تكاليف معظم المشاريع الاستثمارية ولاسيما الحيوية منها، علاوة على ضعف التمويل المحلي سواء من المصارف أو أسواق راس المال مما شكل عقبة امام التوسع في تلك الاستثمارات، وكانت النتيجة استدامة الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية مع ضعف التنويع الاقتصادي و ترسيخ سمة الريعية في الاقتصاد العراقي. .

يعد الاستثمار المحلي من القطاعات الهامة إضافة إلى القطاع الحكومي والخارجي والقطاع العائلي، لدا فانه يسهم بدور كبير في تطوير الاقتصاد الوطني للوصول إلى معدل النمو المستهدف، ومن سمات الانفاق الاستثماري في العراق اعتماده بشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية وتصدير النفط الخام علاوة على المنح والمساعدات الخارجية، وهذا ما يفرض

إيجاد حلول وانتهاج إصلاحات اقتصادية شاملة تصب في مسار تحفيز القطاع الاستثماري الحقيقي بشكل فعال وملموس.

مشكلة البحث

ان قصور توفير المناخ الاستثماري الملائم مع تراجع الدعم الحكومي والتشريعي وضعف الاستراتيجيات الضرورية لتحفيز الاستثمار مع انخفاض حجم التمويل وريعية الاقتصاد، ساهمت بشكل كبير في تردي حجم الاستثمار المحلي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انخفاض دوره في النمو الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث

ان زيادة حجم الاستثمار المحلي وتفعيل دوره من اجل تحقيق اهداف التنمية يتطلب تقليل العقبات ومواجهة التحديات التي تقف في طريقه، إذ لابد من اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات الملائمة لإنعاش البيئة الاستثمارية وتحفيزها لما له أثر إيجابي في النمو الاقتصادي ودعم الاقتصاد الوطني.. إذ أن الانفاق الاستثماري يتأثر كثيرا بالعديد من المحددات الاستثمارية في البلدان النامية ولاسيما في العراق

أهمية البحث

ان تراجع اهتمام صانعي القرار الاستثماري دليل على غياب الرؤية الاستراتيجية الحكيمة في الوصول إلى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، إذ يعد الاستثمار من اهم الوسائل لدعم النمو الاقتصادي علاوة على أهميته في علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والتي تقلل من فرص تعرض البلاد للازمات الاقتصادية والمالية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية الاستثمار المحلي في العراق خلال السنوات الأخيرة ومدى مساهمته في تطور الناتج المحلي واهم المعوقات التي تقف في طريق تحفيزه.. مع التطرق إلى سبل مواجهة التحديات التي تواجه الانفاق الاستثماري

منهجية البحث

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي لمتغيرات البحث وخاصة الاستثمار وما يرتبط به من متغيرات أساسية للوصول لأهداف البحث.

هيكلية البحث :تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار وانواعه والعوامل المحددة له اما المبحث الثاني فتضمن واقع الاستثمار المحلي (العام والخاص)

واتجاهاته في الاقتصاد العراقي، في حين تضمن المبحث الثالث اهم محددات الاستثمار المحلي في العراق مع التطرق لاهم متطلبات اصلاح هذا القطاع وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفاهيم الاستثمار وانواعه ومحدداته

أولا: مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار على انه إنفاق الأموال لشراء أصول إنتاجية جديدة تمثل إضافة حقيقية إلى ثروة المجتمع، أي انه إضافة إلى قيمة راس المال الحالي الناتجة عن نشاط انتاجي خلال فترة زمنية معينة، وفي تعريف اخر انه استخدام الأصول في إقامة مشروعات جديدة أو تطوير منشئات قائمة يدر من خلالها عائدا إضافيا[1].

بعض المفكرين أشار إلى ان الاستثمار هو تلك الأموال التي ترضى الشركة أو المؤسسة دفعها في الوقت الحالي مقابل الحصول على أرباح في المستقبل نتيجة لاستثمار هذه الأموال، في حين كينز يرى ان الاستثمار هو الارتفاع الحاصل في تجهيزات راس المال الثابت أو المتداول[2].

ويأخذ الاستثمار اشكالا عديدة من وجهة نظر الباحثين والأكاديميين فيرى البعض بانه التضحية بمنفعة حالية أو التضحية بإشباع استهلاكي حالي لكي يتم الحصول على منفعة مستقبلية [3]

اما من الناحية القانونية فقد تم تعريف الاستثمار حسب قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنك ٢٠٠٦، بانه توظيف راس المال في أي نشاط اقتصادي يحقق منفعة للاقتصاد الوطني وفقا لأحكام هذا القانون [4] وتأتي أهمية الاستثمار في كونه اهم مكونات هيكل الناتج القومي ،إذ أن أي زيادة في الاستثمار تمثل إضافة جديدة إلى الطاقة الإنتاجية لذا فانه يعد من الركائز الأساسية لعملية التنمية لما يحققه من معدلات متزايدة في نمو الناتج المحلي ،حيث تكون الدولة اكثر قدرة على انتاج حجم إضافي من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع وتحقيق مستوى اعلى من الرفاهية و بالتالي سيكون البلد قادرا على التطور المستمر، إذ يعد الاستثمار من اهم مصادر التنمية لاسيما بالنسبة للدول النامية علاوة على انه يدر عملات اجنبية للبلد من خلال ما يتم انتاجه من السلع التي يتم تصديرها للخارج مما يدعم ميزان المدفوعات ،لذا يمكن اعتبار الاستثمار أداة مهمة لتحسين الوضع الاقتصادي للدولة كما انه من الوسائل الضرورية لتطوير

1 Mcgraw hill,zvi bodie et al, Investment ,7th ed, new York ,companies,2008,p.1

2 دريد محمد احمد، الاستثمار، دار أمجد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، عمان ،2016ص 9.

3 عثمان إبراهيم السيد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، ط٢، السودان،1997 ، ص35.

4 باسم علوان طعمة، قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العدد الثاني،2013 ، ص ١.

المنشآت المحلية وتوسعها [1] كما يهدف الاستثمار إلى تحقيق الربح و زيادة العوائد المالية وتنمية ثروة المجتمع إضافة إلى الحفاظ على قيمة الأصول الحقيقية وتنويع المحفظة الاستثمارية.

ثانيا: أنواع الاستثمار

هناك عدة أنواع مختلفة من الاستثمار حسب مدته أو طبيعته أو مصدره. ..الخ

١-حسب الهدف من الاستثمار[2]:

أ-الاستثمار العام: هو قيام الحكومة إنفاق الأموال العامة لأنشاء مشاريع مختلفة من اجل تعظيم العائد الاجتماعي وزيادة الرفاهية وخدمة المجتمع كأنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور، فضلا عن محاولة الوصول للتشغيل الكامل وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والغرض من هذا الاستثمار هو الوصول إلى تنمية شاملة لتحقيق المصلحة العامة كما يطلق عليه أيضا بالاستثمارات المستقلة..

ب-الاستثمار الخاص: وهو ما تنفقه الشركات الخاصة والافراد على تكوين راس المال الثابت وتوسيع الطاقة الإنتاجية والهدف من هذا الاستثمار بالدرجة الأساس هو تحقيق الأرباح، وعادة ما تكون استثمارات قصيرة الاجل وارباحها سريعة أو قد تكون مشاريع فردية تنشط السوق المحلية وتوفر فرص عمل.

على العموم هناك ترابط وثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص، فالاستثمار العام يحفز القطاع الخاص من خلال توفير البنى التحتية والبيئة المناسبة لعمل واستثمارات القطاع الخاص مما يحقق تطور ونمو اقتصادي ويوفر فرص عمل تعمل على زيادة مستوى الرفاهية للمجتمع.

٢-حسب طبيعة الاستثمار[3]:

أ-الاستثمار المادي أو الحقيقي: وهو توظيف الأموال أو استثمارها في أصول حقيقة ملموسة لها قيمة اقتصادية تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية كشراء الآلات والمصانع والأراضي ومشاريع الهياكل الارتكازية والإنتاجية. وهذا النوع من الاستثمار يحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين

1 رياض السبعاوي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق. للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد ،2013، ص٧.

2 ساطور رشيد واخرون، أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، كلية اقتصاديات الاعمال وغلوم الإدارة، الجزائر ،2017، ص٦.

3 دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،٢٠٠٩، ص50

راس المال الثابت المحلي أي انه ذات قيمة حقيقية ويتمتع بدرجة مخاطرة اقل مقارنة بالاستثمار المالي.

ب-الاستثمار المالي: يتمثل بالاستثمار في الأدوات المالية (كالأسهم والسندات واذونات الخزينة) لغرض الاحتفاظ بها لمدة معينة ثم بيعها عند ارتفاع أسعارها في الأسواق المالية من اجل الحصول على أرباح إضافية، وقد يكون الاستثمار المالي مصدر لتمويل الاستثمارات الحقيقية وبالعكس.

٣-حسب مصدر الاستثمار أو موقعه[1]:

أ-الاستثمار المحلي: وهو توظيف الأموال في الاقتصاد الوطني أو في السوق المحلية بغض النظر عن طبيعة الاستثمار فقد يكون الاستثمار في تكوين راس المال الثابت أو استثمار في تكوين المخزون السلعي أو قد يكون الاستثمار في الأوراق المالية.

ب-الاستثمار الأجنبي: يشمل الفرص المتاحة للاستثمار في الاقتصادات الخارجية أو في الأسواق الدولية بغض النظر عن طبيعة الاستثمارات فقد يكون استثمار اجنبي مباشر والذي يمثل توظيف للموال الاجنبية أو استثمارها في موجودات رأسمالية ثابتة (مصانع ،مباني، الآلات) في بلد معين ويكون للمستثمر حق في إدارة المشروع ،،او قد يكون الاستثمار الأجنبي غير المباشر ويمثل توظيف أموال الاستثمار لشراء أصول مالية بهدف الحصول على عوائد في فترة زمنية معينة باقل درجة من المخاطرة (كالأسهم والسندات واذونات الخزانة)ويطلق عليه استثمار المحفظة ولا يكون للمستثمر حق في الإدارة المباشرة لهذا النوع من الاستثمار.

٤- الاستثمار التابع والاستثمار المستقل[2] :

أ-الاستثمار التابع: ويرتبط بعلاقة طردية بمستوى الدخل فكلما زاد الدخل زاد الاستثمار وبالعكس فعندما يكون هناك زيادة في الطلب على سلعة معينة فان هذه الزيادة تدفع الشركة لزيادة الطاقة الانتاجية من اجل سد الطلب الحاصل على هذه السلعة والناتج بدوره عن زيادة في الدخل.

ب-الاستثمار المستقل: هذا النوع من الاستثمار لا يتأثر بالتغيرات التي تحصل في الدخل فهو مستقل وغير مرتبط بالدخل كما انه يتغير بتغيرات أخرى كالحروب والأزمات أو فرص استثمارية جديدة... الخ.

1 محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان ،٢٠٠٩، ص 76.

2 عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي ج٢، الجامعة المستنصرية، بغداد ،١٩٨٤، ص60.

ثالثا: العوامل المحددة للاستثمار

يتأثر الاستثمار المحلي بالعديد من العوامل الاقتصادية تسهم في تحديد حجمه في الاقتصاد الوطني يمكن ايجازها بالآتي [1]:

١-سعر الفائدة: وهو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه للأموال التي اقترضها خلال مدة زمنية معينة، أي انه تكلفة راس المال المستثمر ولسعر الفائدة تأثير على النشاط الاقتصادي للدولة لاسيما فيما يخص الاستثمار من خلال الكلفة وعائد الاستثمار، إذ أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم راس المال المستثمر فارتفاع سعر الفائدة يقلل حجم الاقتراض وبالتالي ينخفض الاستثمار لارتفاع تكلفة الاقتراض وبالعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة..

٢-التطور التكنولوجي: ففي ظل التقدم الكبير الذي يشهده العالم من حيث تطبيق تكنولوجيا حديثة ومتطورة باستمرار سنحتاج إلى راس مال جديد وبالتالي سيزداد الطلب على راس المال نتيجة ظهور الآلات الحديثة والمبتكرة وذات الإنتاجية العالية مما يدفع المنتجين والمستثمرين إلى تغيير الآلات والمعدات القديمة بأخرى جديدة خاصة في ظل التنافسية السائدة في السوق.

٣-الكفاية الحدية لراس المال: وهي معدل العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة لاستثمار حجم معين من الأموال خلال مدة معينة، وهناك علاقة طردية بين الكفاية الحدية لراس المال وبين حجم الأموال المستثمرة، فان ارتفاع الكفاية الحدية لراس المال يحفز ويشجع على زيادة الاستثمار بسبب ارتفاع الدخل المتوقع..

٤- درجة المخاطرة: هناك علاقة عكسية بين الاستثمار ودرجة المخاطرة فكلما انخفضت درجة المخاطرة يرتفع حجم الاستثمار وبالعكس، كما ان هناك علاقة طردية بين العائد على الاستثمار ودرجة المخاطرة، لذا لابد من توفير ضمانات أو استراتيجيات مشجعة للاستثمار تتمثل بالأنظمة والتشريعات والقوانين من اجل تحفيز وزيادة الاستثمار سواء المحلي ام الأجنبي.

ويرتبط بالمخاطرة درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان المراد الاستثمار فيها، إذ لابد من توفر مستويات ملائمة من الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم.. وتشمل السياسات الاقتصادية على السياسة المالية والنقدية والتجارية وغيرها، التي تعمل على تشجيع الاستثمار من خلال الأدوات والوسائل الخاصة بكل سياسة.

1 احمد عبد الرحيم واخرون، اساسيات الاستثمار المالي والعيني، دار الأوائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد ،1999ص40.

المبحث الثاني: واقع واتجاهات الاستثمار المحلي في العراق

أولا:تطورات الاستثمار المحلي العام في العراق بعد ٢٠٠٣

لقد تبنت السلطات المتعاقبة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عمليات التحول نحو اقتصاد السوق وتطبيق الياته من خلال اجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وكذلك التشريعية ليدخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بالانفتاح والتحرر، وقد قامت الحكومة العراقية بتحفيز الاستثمار من خلال التشريعات الدستورية التي وضعتها، ذلك ان الدستور هو الوثيقة العليا التي تنظم معظم القوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعد الموازنة الاتحادية من اهم الوثائق الاقتصادية التي تقوم الحكومة بأعدادها وتتضمن كافة الخطط لجميع المجالات التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال سنة واحدة عادة ،لذا فأنها تعكس التوجهات الاستثمارية للحكومة من خلال ما تنفقه من أموال على المشاريع الاستثمارية وتوضح مدى اهتمام الحكومة بالجانب الاستثماري وحجم الأموال المخصصة للاستثمار . .فقد تمثلت توجهات الحكومة العراقية نحو التشريعات التي تسهم في توفير البيئة الملائمة للاستثمار من خلال عدة مواد دستورية تخص الاستثمار[1]، كما شكلت بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦، هيئة خاصة بالاستثمار اطلقت عليها ((الهيئة الوطنية للاستثمار) حتى تكون واجهة للاستثمار الخاص في العراق فضلا عن تسهيل ومراقبة توجيه الاستثمار في العراق وتمتلك تلك الهيئة هيئات في كافة محافظات العراق لدعم المشاريع الاستثمارية ،كما تستخدم تلك الهيئة كافة الإمكانيات المتاحة لتلبية ما يحتاجه العراق من متطلبات شديدة الأهمية تتمثل بجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة. .

ان للإنفاق الاستثماري دور فعال في تحقيق اهداف التنمية من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي بدوره في زيادة الدخل القومي ورفع متوسط نصيب الفرد من الدخل، وان أي زيادة في حجم الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية أو اصلاح طاقة معطلة تصب في عملية التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي.

يرتبط الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق بشكل عام بإيرادات الصادرات النفطية إذ ساهمت إيرادات العراق من النقد الأجنبي في زيادة حجم النفقات العامة وتميزت عموما الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣ بانعدام التنسيق بين السياسات المالية والسياسات الاستثمارية والذي أدى إلى نمو الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري نتيجة لوجود بنود إضافية في الموازنة العامة تمثلت

1 ميثم لعيبي إسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ (قراءة في الدستور والموازنة العامة)، بحث منشور في مجلة مدارك، العدد ٩ ،٢٠٠٥، ص٢.

بزيادة رواتب القطاع العام علاوة على ما تم صرفه على ما خلفته الحرب من دمار، وبقيت النفقات الاستهلاكية تزداد إلى ان شكلت عبئا ماليا شكل قيدا على الانفاق الاستثماري ويمكن توضيح حجم الانفاق الاستثماري العام في العراق للسنوات (2014-2020) وكما موضح في الجدول رقم (١) ،إذ أن حجم الانفاق الاستثماري يختلف من سنة لأخرى حسب اختلاف الموازنة المالية لكل سنة ،وبحسب سياسة الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية ،علما ان هذا الانفاق يمثل 90% من إيرادات القطاع النفطي و 10% من القطاعات غير النفطية، وعند ملاحظة نسب الانفاق الاستثماري نجد انها كانت متذبذبة وفق للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق في تلك الفترة منها الحرب ضد داعش ،ومن الجدير بالذكر ان حجم الانفاق الاستثماري يعتمد أيضا على نسب الادخار الحكومي فقد استمرت معدلات الادخار الحكومي بالانخفاض حتى عام 2018 لتسقر عند نسبة 16.7% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة منخفضة تعكس ضعف أداء الناتج المحلي الإجمالي العراقي كما انها لا تلبي الطموح بزيادة المخصص للاستثمار في الموازنة العامة الاتحادية[1].

جدول رقم (١) حجم الانفاق الاستثماري العام ونسبته إلى GDP للمدة من (2010-2020)

مليون دينار

السنة	الاستثمار العام	GDP	النسبة المئوية %
2014	46872041	266420384.	17.5
2015	41214037	199715699.	20.6
2016	25746311	203869832.	12.6
2017	25454018	225995179	11.2
2018	24650112	245378241	10
2019	26932838	277848409	30.2
2020	26978907	278789800	30.4

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا لبيانات وزارة المالية، الموازنات السنوية للمدة ٢٠١٤-٢٠٢٠

ثانيا: اتجاهات الاستثمار الخاص في العراق بعد ٢٠٠٣

مر القطاع الخاص في العراق بأزمات متكررة وصولا إلى المرحلة الانتقالية التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ليدخل في أزمات أخرى تمثلت بتوقف اغلبية المشاريع الخاصة بسبب ما خلفته الحرب من دمار، فضلا عن ان تكاليف الإنتاج أصبحت مرتفعة مما زاد من معاناة هذا القطاع في ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي مما حدا بالمستثمر المحلي إلى استثمار أمواله

1 احمد كاظم، طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرها في النمو الاقتصادي العراقي، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد ٤٧ ،٢٠٢٠، ص١١٢.

خارج العراق بحثا عن الاستقرار والأمان. ان تطبيق الية السوق بعد عام ٢٠٠٣، تمثل الحل الأمثل تماشيا مع البيئة الاقتصادية العالمية التي اتسمت بالحرية التجارية والعولمة الجديدة، وان للقطاع الخاص دورا مهما في إعادة دور النشاط الاقتصادي وما يوفره من فرص التوظيف ومساهمته في تمويل التنمية وتعظيم الإيرادات المالية.

وعلى الرغم من ذلك الا ان القطاع الخاص العراقي يتسم بالتأخير في ظل اعتماده على أساليب الإنتاج القديمة كما انه يفتقر للدعم والمساندة علاوة على ان المؤسسات الخاصة في هذا القطاع تتسم بكونها صغيرة الحجم وتعمل في القطاع غير الرسمي وتركزت اعماله في تجارة التجزئة وتقديم خدمات البناء والنقل والصناعات الخفيفة والاعمال الهندسية [1]

في الفترة الأخيرة شهد الاستثمار الخاص تراجعا كنسبة للناتج المحلي الإجمالي نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي علاوة على الازمات العالمية والصحية.. كما موضح في الجدول رقم (٢).

جدول (٢) مساهمة الاستثمار الخاص في اجمالي الناتج المحلي GDP (مليون دينار)

السنة	حجم الاستثمار الخاص	GDP	النسبة المئوية %
2014	31517915.1	266420384	11.8
2015	21621735.5	199715699	10.8
2016	15624221	203869832	7.6
2017	15185377.5	225995179	6.6
2018	16564525.2	245378241	6.7
2019	16678678.4	245678987	6.76
2020	16789987.9	245786456	6.78

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة القطاع الخاص، نشرة لسنوات مختلفة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

لقد تذبذب حجم التخصصات الاستثمارية الموزعة على القطاعات الاستراتيجية وهذا التذبذب ناتج عن عدم استقرار أسعار النفط الخام ،اذ انخفضت هذه التخصيصات بشكل ملحوظ في الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦، نتيجة لما شهده الاقتصاد العراقي من احداث تمثلت بمحاربة عصابات داعش الإرهابية إضافة إلى هبوط أسعار النفط حتى نهاية عام ٢٠١٧ مما أدى إلى تكريس معظم الإيرادات المالية نحو الانفاق العسكري فضلا عن حصول القطاعات الإنتاجية على اعلى التخصيصات الاستثمارية وقد جاءت تنمية الأقاليم بالمرتبة الثانية من مجموع التخصيصات الاستثمارية نتيجة لإعادة اعمار المحافظات التي دمرتها العصابات الإرهابية وتحرير بعض

1 نبيل جعفر عبد الرضا، واقع القطاع الخاص في العراق، الحوار المتمدن، العراق، بغداد 2012، www.m.ahewar.org

المحافظات من سيطرة الإرهاب[1] وقد شكلت المشاريع الاستثمارية في قطاع الخدمات النسبة الأكبر من المشاريع المجازة بواقع 1088 مشروع وبنسبة 76% من اجمالي المشاريع المجازة ،وذلك يدل على افتقار الهيئات الاستثمارية للخبرة والكفاءة الكافية لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الرئيسية خاصة وان هذه القطاعات تعاني من هشاشة الإنتاج وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي حيث ان ذلك يمثل تعميق لتشوه هيكل الاقتصاد العراقي[2]

المبحث الثالث: العوامل المحددة للاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي وسبل الإصلاح

أولا: اهم العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي في العراق:

يتحدد الاستثمار في العراق بعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تؤثر على الاستثمار بشكل عام وعلى الاستثمار المحلي في العراق بشكل خاص واهمها ما يأتي:

١-الاستقرار الأمني والسياسي:

اذ تعد من المؤشرات الأساسية لإقامة أي مشروع استثماري اذا ان عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني والأزمات والحروب ،جميعها عوامل تمنع أو تقلل حجم الاستثمار لاسيما وان من ابرز سمات الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ هي الفوضى الأمنية تمثلت بالخطف والقتل وابرز من تعرض لهذه العمليات هم من المستثمرين ورجال الاعمال مما حدا بمعظمهم إلى توجيه أموالهم للخارج علاوة على الحروب الاهلية وحرب داعش التي شهدها العراق، مما أدى بالمستثمرين المحليين بالعزوف عن الاستثمار في العراق واتجاه استثماراتهم نحو دول اجنبية أو مجاورة اكثر استقرارا وامنا مثل تركيا والأردن والامارات[3]

٢-البنية التحتية والمناخ الاستثماري الملائم:

من ابرز ما يعانيه العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو تردي الخدمات ومشاكل البنية التحتية واهمها مشكلة الكهرباء والنقص الحاد في الطاقة الكهربائية مما أدى إلى الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما تسبب ذلك في إعاقة وعرقلة مشاريع الإنتاج وانخفاض الطاقة الإنتاجية، فقد قدرت الاستثمارات المطلوبة لإعادة القطاع الكهربائي وتحسينه بحدود (23) مليار دولار حتى عام 2015 وبقدرة توليدية تصل إلى 11 الف ميكاواط، فضلا عن ذلك نجد ان العناصر الاخرى للبنى التحتية كالنقل

1 منتظر مهدي صالح، الإغراق التجاري وأثره على الاستثمار المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كليةالادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، بغداد ،٢٠٢١، ص٥٥-ص٥٦

2 المصدر نفسه، ص٥٦.

3 صبري زاير السعدي، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق، مجلة المستقبل العربي، لبنان ،٢٠١٨، ص١٤٢

والاتصالات ذات مستوى متدني الامر الذي يستدعي العمل رفع كفاءة ومستوى الأداء إذ قدرت الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات حوالي 22 مليار دولار، وكل ذلك يعد من التحديات التي يواجهها الاستثمار المحلي في العراق للنهوض بالواقع الاقتصادي[1].

٣-الفساد الإداري:

لقد انتشرت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة في العراق بسبب غياب الدور الرقابي للسلطات الحكومية بعد عام ٢٠٠٣ مما اثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي بشكل عام والاستثمار المحلي بشكل خاص، إذ ساهم الفساد في تضخم حجم النفقات الاستثمارية وعرقلة المشاريع الاستثمارية في العراق وذلك يتضح من خلال مؤشر مدركات الفساد الموضح في الجدول ٣ فانخفاض هذا المؤشر يعني ارتفاع معدلات الرشوة والاختلاس والتزوير مما جعل الجزء الأكبر من الانفاق العام يذهب للاستهلاك بالشكل الذي اثر سلبا على حجم ونوعية المشاريع الاستثمارية العامة في العراق، اما من ناحية الاستثمار الخاص فقد تأثر أيضا بالفساد من خلال دفع الرشاوي من قبل المستثمرين للحصول على العقود والمناقصات وهذه المشاريع عادة تكون غير كفوءة وهو ما يؤثر على نوعية الاستثمار الخاص.

جدول (٣) العلاقة بين نسبة الاستثمار المحلي /GDP ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	نسبة الاستثمار المحلي /GDP (%) ١	درجة مؤشر مدركات الفساد ٢
2010	1.5	1.5
2011	1.5	1.8
2012	1.5	1.8
2013	1.8	1.6
2014	1.8	1.6
2015	1.9	1.6
2016	1.6	1.7
2017	1.7	1.5
2018	1.8	1.6

المصدر:١-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية لسنوات (٢٠١٠-٢٠١٨)

٢-منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، التقارير لسنة (٢٠١٠-٢٠١٨)

1 احمد جاسم المطوري واحمد جبر السالم، تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ١٢، العدد٤٥، 2017، ص١٥١.

اذ يتبين من الجدول أعلاه انخفاض نسب الاستثمار بالتزامن مع انخفاض مؤشر مدركات الفساد والذي يعني مدى تأثر الاستثمار المحلي بمستوى الفساد، وبصورة عامة فان ارتفاع حجم الفساد الإداري لا يوفر بيئة مناسبة للاستثمار كونه يؤثر على الكفاءة الاستثمارية، مما يتطلب دور فعال للحكومة للقضاء على هذه الظاهرة بغية رفع مستوى الاستثمار المحلي.

٤-أسعار الفائدة:

تعد السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لغرض تحقيق عدة اهداف منها توفير المناخ الاستثماري الملائم وتحفيز الاستثمار، ويعد سعر الفائدة من اهم تلك الأدوات المرتبطة بالسياسة النقدية، إذ يرتبط سعر الفائدة بعلاقة عكسية بحجم الاستثمار، فاذا كان سعر الفائدة الذي يدفعه المستثمر أكبر من العائد المتوقع من الاستثمار، فان المستثمرون يعزفون عن توجيه رؤوس أموالهم نحو الاستثمار وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار وبالعكس[1]

لقد استمر البنك المركزي بتطبيق سياسة تخفيضيه لسعر الفائدة حتى وصل إلى ٦% عام٢٠١٦ لغرض تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان للقطاع الخاص واستمر هذا الانخفاض في سعر الفائدة ليصل ٤% عام ٢٠١٨ ،وعلى الرغم من اعتماد السلطة النقدية سعر الفائدة كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية بعد عام ٢٠٠٤، الا ان هناك جملة من العوامل حدت من دور الفائدة كمثبت اسمي تمثلت بتخلف الجهاز المصرفي وضعف الوساطة المالية علاوة على هيمنة القطاع العام على الناتج الإجمالي ،لذا فان سعر الفائدة يعد متغير قليل الفاعلية في الاقتصاد العراقي مما دفع بالسلطات النقدية إلى اعتماد سعر الصرف كمثبت اسمي[2]

٥-الاستقرار الاقتصادي ومعدل التضخم:

يعاني الاقتصاد العراقي من الانفتاح على الأسواق الخارجية ودخول سلع مستوردة بأسعار رخيصة مما عرض الأسواق المحلية لهيمنة وسيطرة التجار الأجانب وزاد من تبعية الاقتصاد العراقي للدول الأجنبية علاوة على المشاكل الداخلية وعدم وضوح التوجه الاقتصادي للحكومة نحو تطبيق الية السوق ،من ناحية أخرى يتسم الاقتصاد العراقي بالريعية وعدم تنوع مصادر الدخل ،ويرتبط الاستقرار الاقتصادي عادة بمعدلات التضخم حيث ان استقرار تلك المعدلات ضروري جدا للاستثمار ذلك ان ارتفاع معدلات التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج الصناعي مما يدفع إلى زيادة

1 دريد ال شبيب، مصدر سابق، ص٢٩

2 نصر حمود العنزي وهبة سعد، أثر السياسة النقدية في الاستثمار في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد ١١. عدد (٢)، ٢٠١٩، ص ٢٣٧

الطلب على راس المال لتغطية تلك التكاليف، وفي ظل عدم استقرار معدلات التضخم لا يمكن للمستثمر بالتنبؤ بالوضع الاقتصادي للبلد وهو ما يزيد درجة المخاطرة لأنه سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع انخفاض قيمة العملة المحلية ومن ثم ستتأثر القيمة الحقيقية للأرباح أو الدخول مما يقلل الرغبة في الاستثمار بسبب معدلات التضخم غير المستقرة ،وعلى الرغم من ارتفاع معدلاته خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) ووصلت إلى ٢٩ % لكنها شهدت انخفاضا ما بعد عام ٢٠١٠ نتيجة لتوفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها فضلا عن ارتفاع قيمة الدينار العراقي في تلك الفترة، إذ أن السلطات النقدية تحركت عن طريق نافذة بيع العملة في البنك المركزي نحو تخفيض معدل التضخم [1].وكما موضح في الشكل ادناه

شكل (١) معدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2018)

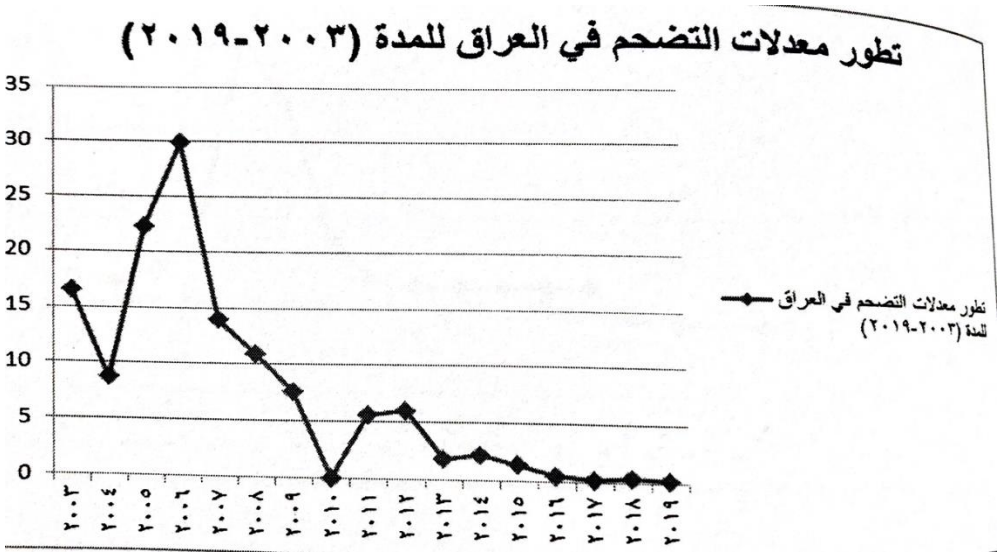

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

ثانيا: متطلبات الإصلاح وسبل التطوير

من اجل تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة كأهم الموضوعات الاستراتيجية المهمة لابد من توفير الشروط الموضوعية للاستثمار المحلي الخاص، إذ أن تطوير مناخ الاستثمار في القطاع العام

1 رجاء بندر وايمان عبد الرحمن، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، عدد خاص، ٢٠١٩، ص١٧.

وفي القطاعات الإنتاجية والخدمية سيكون حافزا لتشجيع الاستثمار المحلي الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومن اهم هذه السياسات والاستراتيجيات ما يأتي:

١-ان تطوير الاستثمار المحلي الإجمالي يتطلب تطبيق مؤشرات الحكم الرشيد والتخطيط الكفوء لأنفاق الموارد المالية المتأتية من إيرادات القطاع النفطي، وذلك سيقود إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتعزيز النمو وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية. لقد تضمن الدستور العراقي مبادئ عدة عن الحكم الرشيد ولكنها بحاجة لان تكون فاعلة على ارض الواقع والاخذ بها في التشريعات الاتحادية وبالتالي تترسخ أكثر لدى الجميع وتنغرس أصولها في وعي الافراد وبمرور الوقت تكتسب صفة الالتزام من قبل جميع المواطنين.

٢-تنمية أنشطة العراق الاقتصادية غير النفطية والمشاريع المدرة للدخل والتي من شانها ان تجعل اقتصاده أكثر مرونة في مواجهة الصدمات والتحديات الخارجية وتبعده عن مشاكل الاقتصاد الريعي وفسح المجال امام القطاع الخاص في بناء المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنويع مصادر الدخل للدولة[1].

٣- اصلاح النظام التعليمي وتعزيز القدرات والمهارات و الكفاءة التي توفر ايدي عاملة مدربة ،لذا لابد من الاهتمام بالتخصيصات المالية لتطوير مهارة العامل العراقي فضلا عن تنمية القدرات البحثية لدى الطلبة وتمويل الأبحاث العلمية من اجل توفير الكوادر المخصصة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالاستثمار المحلي الخاص ،وفي العراق وانطلاقا من التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية للدولة ،ظهرت الحاجة إلى ادراك دور القطاع الخاص وحاجة البلد لتوليد المزيد من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف في القطاع الخاص والمساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبناء قواعد الإنتاج ومرتكزات توفير السلع الأساسية للمجتمع العراقي[2].

٤-مكافحة الفساد المالي والإداري والذي يتطلب الإصلاح المؤسسي والقانوني في مجال سياسة تشجيع الاستثمار بكل انواعه من خلال التركيز على برامج التوعية ونشر معيار القيم للحد من الفساد مع التأكيد على نزاهة وشفافية القيادة في مؤسسات الدولة وتفعيل مؤشر محاسبة المسؤولية وتقليل المعوقات الإدارية والروتين والبيروقراطية اللازمة والضرورية لتسهيل عملية الاستثمار. ومن

1 حسن احمد السرحان، الشفافية المالية في العراق، المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة، مركز الشفافية العالمية ،٢٠١٩، ص٨.

2 مهدي صالح حنتوش، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مركز التفكير الاقتصادي، بغداد ،٢٠١١، ص٢٣.

الجدير بالذكر لابد من تفعيل الحكومة الالكترونية لتقليل عمليات الابتزاز وتقليل البيروقراطية في العملية الاستثمارية.

٥-التركيز على الاستقرار الأمني كعامل مهم لتقليل كلفة الامن والحماية للمشاريع الاستثمارية، إذ أن الاستقرار الأمني يشكل ركنا أساسيا من اركان المناخ الاستثماري الإيجابي..

٦- ان الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير في تنشيط الاقتصاد ودعم الاستثمار المحلي لاسيما وان الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي ريعي مما يجنب البلد أو يقلل من تعرضه للصدمات والأزمات المفاجئة.

الاستنتاجات

١-ان الاستثمار المحلي في العراق يتسم بالضعف إذ لم يكن مؤهلا للقيام بمهمة الاستثمار بسبب انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني مما أدى إلى هجرة رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج علاوة على ضعف التمويل بالشكل الذي أضعف البيئة الاستثمارية الجاذبة.

٢-ضعف دور الاستثمار الخاص في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية بالرغم من قرارات الاستثمار الهادفة إلى دعمه وتشجيعه ومنحه التشريعات اللازمة، إذ لازال دوره محدود في التنمية.

٣-ان توفير بيئة استثمارية متكاملة تحتاج لجهود استثنائية لتحسينها بشكل مترابط مع البيئة التشريعية وتقديم الحوافز للاستثمار المحلي مع تنويع المشاريع الاستثمارية.

٤-تراجع معدلات الاستثمار وتدني مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي مما يعد من اهم عوامل اخفاق عملية التنمية في العراق.

٥-لم يتبع العراق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل هيمنة القطاع الاستخراجي على الناتج المحلي الإجمالي مما قلل الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية وبقي القطاع العام المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي اما القطاع الخاص لازال دوره هامشيا في النشاط الاقتصادي.

التوصيات

١-زيادة حجم الانفاق الاستثماري ولا سيما في البنى التحتية اللازمة لدعم الاستثمار العام والخاص وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي.

٢-محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني من اجل دعم الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية ومعالجة بعض السياسات المتضاربة والقرارات غير المدروسة.

٣-تسهيل إجراءات منح تراخيص الاستثمار وتقليل البيروقراطية والروتين في تلك الإجراءات بما يخدم عملية تطوير وإنعاش الاستثمار.

٤-خلق البيئة المناسبة لتمكين القطاع الاستثماري من خلال اجراء الإصلاح الإدارية والقانونية والمالية وهيكلة عمل الأجهزة المصرفية وإدخال التقنيات الحديثة في الإدارة والإنتاج لحل المشاكل الاقتصادية.

٥-بناء شراكة بين القطاع العام والخاص لتعزيز الاستثمار السليم وتحقيق التنويع الاقتصادي لمواجهة مخاطر الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية.

٦-محاربة الفساد الإداري والمالي الذي يقف عائقا بوجه تنفيذ المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية الملائمة والمطلوبة حاليا في الاقتصاد العراقي.

الهوامش والمصادر

1)Mcgraw hill,zvi bodie et al, Investment ,7th ed, new york companies,2008,p.1,

2)دريد محمد احمد، الاستثمار، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2016.

3)عثمان إبراهيم السيد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، ط٢، السودان،1997 .

4)باسم علوان طعمة، قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العدد الثاني،2013 .

5) رياض السبعاوي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق. للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013.

6)ساطور رشيد واخرون، أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، كلية اقتصاديات الاعمال وغلوم الإدارة، الجزائر، 2017,.

7)دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٩.

8) محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، ٢٠٠٩.

9)عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي ج٢، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤.

10)احمد عبد الرحيم واخرون، اساسيات الاستثمار المالي والعيني، دار الأوائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، 1999,.

11) ميثم لعيبي إسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ (قراءة في الدستور والموازنة العامة)، بحث منشور في مجلة مدارك، العدد ٩ ،٢٠٠٥.

12)احمد كاظم، طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرها في النمو الاقتصادي العراقي، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد ٤٧ ،٢٠٢٠.

13) نبيل جعفرعبد الرضا، واقع القطاع الخاص في العراق، الحوار المتمدن، العراق، بغداد 2012، www.m.ahewar.org

14) منتظر مهدي صالح، الإغراق التجاري واثره على الاستثمار المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير،كليةا لادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،العراق ،بغداد ،٢٠٢١.

15) صبري زاير السعدي، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق، مجلة المستقبل العربي، لبنان ،٢٠١٨.

16)احمد جاسم المطوري واحمد جبر السالم، تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ١٢، العدد٤٥،2017.

17)نصر حمود العنزي وهبة سعد، أثر السياسة النقدية في الاستثمار في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد ١١. عدد (٢)، ٢٠١٩.

18)رجاء بندر وايمان عبد الرحمن، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، عدد خاص، ٢٠١٩.

19) حسن احمد السرحان، الشفافية المالية في العراق، المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة، مركز الشفافية العالمية ،٢٠١٩.

20)مهدي صالح حنتوش، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مركز التفكير الاقتصادي، بعداد ،٢٠١١.